

الإطار النظري للمحاسبة الضريبية

مفهوم المحاسبة الضريبية:

هي ذلك الفرع من فروع المحاسبة المختص بتوفير المعلومات المالية التي تساعد المهتمين بشؤون الضرائب في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخطيط ورسم السياسة الضريبية وربطها بالتحصيل الضريبي والمكلفين. أي القيام بما يلي:

- إعداد الإقرارات (التكليف الضريبي)
- إعداد التقارير والتحليلات اللازمة للمديرين المسؤولين عن اتخاذ القرارات التي لها آثار وأبعاد ضريبية
- المساعدة في التخطيط الضريبي

تعريف الضريبة:

استقطاع نقدي يفرضه السلطات العامة (الدولة) على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدرتهم التكليفية بطريقة نهائية، بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة.

أو: مبلغ نقدي يفرض على المكلفين لتأمين الهدف الاجتماعي والاقتصادي.

من هذا التعريف نصل إلى خصائص الضريبة:

1. الضريبة مبلغ نقدي (التزام نقدي): كانت الضريبة تستوفي في بدء ظهورها عيناً، كإقتطاع جزء من المحصول الزراعي كضريبة.

لكن بعد انتشار النقود، أصبحت تستوفي الضريبة نقداً لما في ذلك من دقة في تحديد مبلغ الضريبة وسهولة في تحصيلها وانفاقها.

2. الضريبة فريضة إلزامية: أي أنها تفرض وتجب قسراً، سواء عند حساب مقدارها وهي ما تسمى مرحلة تحقق الضريبة، أم عند جبايتها وهي ما تسمى مرحلة تحصيل الضريبة.

3. الضريبة تفرضها الدولة: الضريبة تفرض بموجب القانون، أي لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بقانون، فالمكلف ليس له حق الاختيار بتسديد الضرائب أو لا، وهي تفرض على كل من يمارس مهنة..

وهنا يتم التفريق بين الضريبة والرسوم: الضريبة إجبارية دون مقابل، بينما الرسوم إلزامية مقابل خدمة (مثل: رسوم التسجيل في الجامعة تكون مفروضة على الطالب المتقدم للجامعة فقط، وليس على جميع الأفراد)..

4. تفرض الضريبة على المكلفين باعتبارهم متضامننفي منظمة سياسية مشتركة هي الدولة: سواء كانوا أفراداً أم شركات، مواطنين أو أجانب مقيمين في الدولة. فالضريبة إحدى خصائص سيادة الدولة في فرض سياستها على رعاياها لتأمين الخدمات العامة والإصلاح

الاجتماعي والاقتصادي.

5. الضريبة تهدف إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي: فهي تعمل على تشجيع الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات المحلية كفرض الضرائب على السلع والبضائع الأجنبية وإعفاء السلع الوطنية من الضرائب..
 6. الضريبة تفرض بلا مقابل: إن المكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل مقابلها على نفع خاص به، فهو يدفع الضريبة بصفته عضواً في الجماعة السياسية، وليس معنى ذلك أن دافع الضريبة لا يستفيد منها بل على العكس من ذلك فإنه سيستفيد بصفته واحداً من الجماعة من انفاق الموارد الضريبية على المرافق العامة.
 7. ضريبة عينية ذات صفة شخصية: المقصود بالضريبة العينية: أنها تفرض على الدخل الناتج عن العمل ورأس المال، إذاً هي لا تفرض على الشخص، بل على نشاطه.
- وهي ذات صفة شخصية، أي أنها تراعي ظروف المكلف المالية والاجتماعية، فهي تمنح حد أدنى لازم لمعيشة المكلف وتراعي الأعباء العائلية.

شروط الضريبة الجيدة:

• العدالة

تعني وجوب إسهام كل شخص في سداد النفقات العامة في حدود طاقته، وأن تشمل جميع المكلفين، وجميع الأموال الخاضعة للتكليف.

• اليقين

أي أن تكون أحكام الضريبة واضحة عند فرضها وعند تحصيلها بحيث يستطيع كل مكلف بها أن يحدد مقدارها، فلا يكون فيها أي لبس أو غموض ليدفعها المكلف وهو مقتنع بها، ولمنع التعسف عند فرضها أو تحصيلها.

• الملاءمة

ويقصد بها ملاءمة الضريبة لوضع المكلف من حيث الوقت سواء عند تحققها أو فرضها، وسواء عند تحصيلها ليدفعها في وقت يتفق مع ظروفه وعمله..

• الكفاءة (الاقتصاد بالنفقات):

تعني وجوب انخفاض نفقات الجباية والتحصيل إلى الحد الأدنى.

أهداف الضرائب

1. الأهداف المالية:

إن الهدف الأساسي من فرض الضرائب والرسوم هو تأمين الموارد اللازمة لسداد النفقات العامة.

2. الأهداف الاجتماعية:

بعد أن خرجت الضريبة عن حيادها وأصبحت أداة إصلاح اجتماعي واقتصادي بدأت تستعمل لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدخل العالي (حسب المقدرة التكلفة) واستخدام هذه الحصيلة في الإنفاق العام الذي يستفيد منه كافة طبقات المجتمع، وفرض ضرائب عالية على السلع غير المرغوب فيها. ومن أهم المشاكل الاجتماعية التي تم معالجتها عن طريق الضرائب:

- معالجة أزمة السكن
- معالجة بعض المشاكل الأخلاقية كفرض ضريبة على الكسل (التخلف عن القيام بعمل تحدده الدولة عن طريق مكاتب العمل)، أو فرض ضريبة على المشروبات الكحولية لرفع سعرها والاقبال من استهلاكها، وخفض الضرائب على بعض الأدوية.
- توجيه سياسة تزايد السكان
- 3. الأهداف الاقتصادية والتنموية:
 - مثل منح إعفاءات ضريبية إذا كان الهدف تحقيق حماية وتشجيع صناعة معينة
 - تشجيع الصناعة المحلية عن طريق فرض ضرائب على السلع المستوردة المنافسة
 - تخفيض عبء الضريبة على دخول المكلفين في حالات الركود والانكماش (تحويل جزء من أموال الخزينة إلى المستهلكين لتتحول إلى طلب وتحرك الاقتصاد)
 - تحفيز تأسيس الشركات المساهمة باخضاعها لمعدلات ضريبية منخفضة
 - تشجيع الاستثمار بشكل عام عن طريق الامتيازات والإعفاءات

الأسس المشتركة للضرائب:

1. المكلف بالضريبة: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري المقيم أو غير المقيم الذي حدده قانون الضريبة والذي يقع على عاتقه الالتزام الضريبي.
2. مطرح الضريبة: يقصد بمطرح الضريبة الإيراد أو الدخل أو الواقعة أو الحدث الخاضع للضريبة وغالباً ما تسمى الضريبة باسم مطرحها.
3. وعاء الضريبة (أساس القياس): يتمثل في مطرح الضريبة بعد تعديله وفق التشريعات التي يحددها قانون الضرائب.
4. تعريف الضريبة (سعر الضريبة): تفرض الضرائب المباشرة بعدة طرق منها:
الضريبة النسبية:

هي الضريبة التي لا يتغير فيها معدل الضريبة بتغير قاعدة الضريبة (ذات معدل وحيد)، فيكون هناك ضريبة 10% مثلاً على جميع الأفراد بصرف النظر عن مقدار دخولهم، أو مثلاً ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة (ضريبة غير مباشرة) 7.5%.

الضريبة التصاعدية:

في هذه الحالة ترتفع نسبة الضريبة بارتفاع الدخل، فـضريبة الدخل التصاعدية تضع نسبة ضريبة أعلى على ذوي الدخل العالية ونسبة ضريبة أقل على ذوي الدخل المنخفضة حيث يوزع الدخل إلى عدة شرائح يفرض أدنى معدل على الشريحة الأولى ثم يزداد لكل شريحة تالية عن سابقتها.

5. تاريخ استحقاق الضريبة: تتميز الضرائب المباشرة في مختلف دول العالم ومنها ضرائب الدخل بأنها تستحق على المكلف بها بعد انقضاء السنة المالية وبعد تحقق الدخل عدا ضريبة الرواتب والأجور تستحق شهرياً.

أنواع ضرائب الدخل في سورية:

يمكن توزيع الأنواع المختلفة لضريبة الدخل ضمن فئتين هما:

- الضرائب المباشرة: وهي تفرض على الدخل بحد ذاته وتعتبر من الضرائب العادلة التي تفرض على المكلف حسب دخله لكن يؤخذ عليها أنه من الممكن التهرب منها. ومثال عليها (الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية، ضريبة الرواتب والأجور..)
- الضرائب غير المباشرة: تفرض على استخدامات الدخل وهي من الضرائب التي يصعب التهرب منها لأنها تدفع ضمن الفاتورة لكن يؤخذ عليها عدم عدالتها لأن المكلف ملزم على الدفع بغض النظر عن مقدرته التكليفية. مثال عليها (الضرائب على الإنفاق، ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة..)

العلاقة بين المحاسبة والضرائب:

من المعروف أن المحاسبة تهدف إلى ترجمة الوقائع الاقتصادية إلى أرقام دون أن تسهم في نشوء هذه الوقائع، فالمحاسبة علم يهدف لاكتشاف هذه الوقائع وتسجيلها وعرضها في إطار يعكس صورة صادقة لما حدث، ومن الخطأ القول إن المحاسبة تهدف إلى تحديد النتيجة في المشاريع فقط.

فالمحاسبة تهدف إلى تقديم نشاطات المشروع كافة بطريقة منظمة فهي وسيلة أساسية في إدارة أي مشروع، وهي تحدد الدخل الخاضع للضريبة، وبالاعتماد على المحاسبة يمكن تحديد عائدات الاستثمارات في المشروع.

وقد أدى التشريع الضريبي دوراً كبيراً في تحسين القواعد المحاسبية وتطويرها نتيجة الضغط الذي فرضه لاسيما في المشاريع الصناعية والتجارية من أجل تحديد قواعد للوصول إلى الربح (مثل تدخل المشرع الضريبي في تحديد قواعد حساب الاهتلاكات والمؤن وقبول النفقاتوشمول مفهوم الربح لتسجيل الإيرادات الرأسمالية والعرضية،...).

ومن هنا نجد أن الضوابط والقواعد في المحاسبة خاضعة للقواعد والضوابط الضريبية. ومن هنا نشأ في العلوم ما يسمى بالربح الضريبي والربح المحاسبي، وبالتالي إن المحاسبة الضريبية تقوم على ضوابط وقواعد حساب الأرباح لخاضعة للضريبة وفقاً للقواعد والأصول المحاسبية التي جاء بها التشريع الضريبي، وقد نجد تبايناً بين الربح الضريبي والربح المحاسبي ولكن يجب ألا نصل إلى حد المبالغة لأنه يوجد رابط وثيق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي.

أسئلة:

1. ضع إشارة صح أو خطأ أمام العبارات الآتية:

- a. الضريبة فريضة نقدية تدفع بدون مقابل.
- b. تقتضي قاعدة العدالة أن يشارك جميع رعايا الدولة بتحمل النفقات العامة.
- c. يقصد بقاعدة اليقين أن تكون أحكام الضريبة واضحة.
- d. يقصد بقاعدة الملاءمة انخفاض نفقات تحصيل الضريبة إلى الحد الأدنى.
- e. الضريبة على الدخل هي ضريبة مباشرة وتفرض على الدخل